

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية

الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية:

القضاء على الفقر

بيان من الاتحاد العالمي للشباب، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2012/1.



بيان

يجري القضاء على الفقر على صعيد فردي من خلال التعليم والاستثمار في الأشخاص، وتيسير نمو وازدهار إبداعهم وقدراتهم الطبيعية. ويقتضي ذلك تضافر جهود جميع المجتمعات من أجل خير الجميع. إن القضاء على الفقر يحتاج إلى أسر قوية العزم تضطلع بواجباتها ومسؤولياتها بشكل جاد في العناية بأفرادها وبناء التضامن بين الأجيال. وعلى صعيد آخر تتحمل الدولة مسؤولية الحكم الرشيد، والحد من الفساد، وضمان توفير الظروف اللازمة لتحرر البشر من الفقر وتقديمهم بما يتوافق وكرامتهم الذاتية.

والاتحاد العالمي للشباب، وهو تحالف عالمي للشباب يعمل على تعزيز كرامة الإنسان في مجالي السياسة العامة والثقافة، يرحّب بالفرصة السانحة لاستعراض الموضوع ذي الأولوية للجنة التنمية الاجتماعية لهذا العام، ألا وهو موضوع "القضاء على الفقر". وسيركّز البيان على أهمية الأسرة في المساعدة على القضاء على فقر الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

الأسرة

يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع. وما فتئ مجتمع الأمم المتحدة، منذ اعتماد هذا الإعلان، يجتهد فيما يتعلق بمعنى هذا الاعتراف وعواقبه. ويتطلب اعتبار الأسرة الوحدة المجتمعية الأساسية دعماً وحماية من الدولة التي يجب أن تعترف بالدور الرئيسي للأسرة في القضاء على الفقر.

والأسرة هي الوحدة المجتمعية الطبيعية والأساسية، فهي المكان الذي تتم فيه تنشئة الأطفال وتربيتهم، وهو ما يكفل مستقبل المجتمع والدولة. والأسرة كيان "طبيعي" لأنها تسبق الدولة، ولا تنشئها الدولة. ويجب أن تعترف الدولة بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يؤدي وظائفه وأن يتطور. فالأسرة إذن كيان سابق ولازم لنشوء مجتمعات حرة وسليمة ومزدهرة. ونظراً لما للأسرة من أهمية لتأدية المجتمع وظائفه، وكذا لرعاية ورفاه الأطفال وكبار السن والفئات الأضعف، يجب دعمها على الصعيدين السياسي والثقافي.

الشباب

تبرز الإحصاءات العالمية المتعلقة بحالة الشباب الحاجة إلى إدماج الشباب في أي خطة للقضاء على الفقر. فوفقاً للتقرير المعنون تقرير عن الشباب في العالم: الشباب وتغير المناخ، يشكّل الشباب، وتعريفهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ما يقرب

من ١٨ في المائة (١,٢ بليون نسمة) من إجمالي تعداد العالم. وفي العديد من بلدان العالم، ولا سيما في العالم النامي، توجد أغلبية من الشباب الذين تتوافر لديهم قدرات إبداعية تجعل في وسعهم إحداث التغيير في مجتمعاتهم.

إلا أنه نتيجة للفقير وما يقترن به من افتقار إلى القدر الكافي من الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، يتبدد قدر كبير من طاقات الشباب الإبداعية هذه. ويعيش حوالي ٨٧ في المائة من الشباب في بلدان نامية. ويشكّل الشباب نحو ٤٠ في المائة من تعداد العاطلين في العالم. وتقل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب عن ٨٠ في المائة في بعض أجزاء أفريقيا وآسيا. ويواجه الآن ملايين المراهقين، ولا سيما الفتيات، احتمال عدم إتمام دراستهم، مما يزيد من فرص عيشهم في الفقر وإصابتهم بالأمراض المعدية.

ولتمتّع الأسرة بالقوة أهمية أساسية للشباب، ذلك أنها تؤثر في أسلوب مجاهتهم لما يتعرضون له من مشاكل وصعاب في حيواتهم. إن ما يلقاه الشاب من تشجيع وحب في حياته الأسرية ينعكس مباشرة على نجاحه في المدرسة ويؤثر بالتالي على فرص عمله مستقبلاً. وبالتالي فإن دعم الأسرة أمر لا بد منه للاعتراف بحقوق الشباب وتعزيزها، وبخاصة في ما يتصل بالقضاء على الفقر.

كبار السن

كبار السن هم الذين بلغوا من العمر ٦٠ أو ٦٥ عاماً أو أكثر، وهو النطاق العمري التقريبي لسن التقاعد في معظم البلدان المتقدمة، وإن كان التعريف يختلف من بلد إلى آخر ويتغير بمرور الزمن. وفي العقود القليلة الماضية، تصدرت المسائل المتعلقة بشيوخة السكان جدول أعمال التنمية بسبب ارتفاع متوسطات الأعمار المتوقعة حول العالم.

وقد طرحت شيوخة السكان المتزايدة تحديات ديمغرافية واقتصادية فريدة، ذلك أن الشخص عندما يتقدم به العمر يقل عمله ويزيد احتياجه إلى خدمات الرعاية الصحية. وقد طُرح القتل الرحيم كواحد من حلول المشكلة الناجمة عن كبار السن المحتاجين إلى قدر أكبر من الخدمات الطبية. وتتاح في بعض البلدان، تحت شعار "الموت بكرامة"، خدمة المساعدة على الانتحار للأشخاص الذين يعانون آلاماً بدنية وعقلية مزمنة. ومع اكتساب المساعدة على الانتحار مع الوقت قبولاً اجتماعياً وأخلاقياً أكبر واتساع نطاق توافرها، سيتبع ذلك تدنٍ في الإرادة السياسية لتقديم الرعاية التلطيفية وخدمات الرعاية الصحية لكبار السن. وقد يشكّل تقلص حجم الرعاية المتوافرة لكبار السن على هذا النحو ضغطاً غير مباشر يدفعهم إلى الانتحار، إذ يرون أنهم أصبحوا عالية على مجتمعاتهم أو على أسرهم؛ وضغط كهذا يشكّل انتهاكاً لكرامتهم الإنسانية.

ويتولى كبار السن تقليدياً دور تعليم النشء ونقل القيم إليهم؛ وهو الدور الذي كفل تقدم البشرية ونمى ثقافة يسخر فيها التضامن بين الأجيال لما فيه الصالح العام، ولا سيما الوفاء بالمسؤوليات تجاه الأجيال المقبلة. وللإبقاء على هذا الدور، يجب أن يعترف الشباب بما يقدمه كبار السن من إسهامات مهمة في المجتمع وفي تحقيق التماسك الاجتماعي وأن يساندها، ويجب تثقيف الشباب بخصوص الشيخوخة كظاهرة طبيعية وتعريفهم بأهمية احترام كبار السن.

وثمة تراجع في جميع أنحاء العالم في تحمّل الأسر للمسؤولية العامة عن رعاية كبار السن ودعمهم. ويؤكد الاتحاد العالمي للشباب بالتالي أنه يجب تمكين الأسرة ككل، بمن في ذلك أعضاؤها الذكور، من المشاركة وتحمل قسم من عبء الرعاية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقوم الأسرة بدور النموذج الذي يحتذى به في التعاضد الذي تستطيع البشرية من خلاله أن تتغلب على ما تطرحه شيخوخة السكان من تحديات.

الأشخاص ذوو الإعاقة

وفقاً لموقع الأمم المتحدة الخاص بأمانة اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة (التمكين)، يعيش في العالم قرابة ٦٥٠ مليون شخص ذي إعاقة، ويعيش ٨٠ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية، ويعيش الكثير منهم في ظروف الفقر. وتنجم العزلة التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة عما يقعون ضحيته من وصم وتمييز وخرافات وأفكار خاطئة وجهل. وتحدث هذه المشاكل أثرها في اتجاهين متعاكسين: فالإعاقة تزيد من خطر العيش في الفقر، وظروف الفقر تزيد من خطر الإعاقة. وتفضي الإعاقة إلى الفقر بسبب محدودية الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ولما يتعرضون له من تمييز. وظروف الفقر، من قبيل سوء مرافق التصحاح والافتقار إلى فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، تتسبب بدورها في زيادة احتمالات حدوث الإعاقة. وفي أحيان كثيرة جداً، لا توفر الجماعات السياسية والاجتماعية الرعاية الصحية والتعليم الخاصين اللازمين لتنشئة الشخص ذي الإعاقة بصورة متكاملة.

ويجب على الدولة أن تعزز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص متكافئة للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فهذا يبرهن على جملة أمور منها احترام تنوع ظروف البشر. والأشخاص ذوو الإعاقة هم دائماً وأبداً مثال لقيم تحسين المرء لنفسه وتطويره إياها. وإن إسهامهم الفريد في المجتمع لتشجيعنا على النهوض بواجبنا في مساعدتهم وحمايتهم.

وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لإنهاء خدمتهم، لا لسبب إلاّ إعاقته. وكثيراً ما تستخدم تكنولوجيات التشخيص الوراثي والفرز

في مرحلة ما قبل الولادة للتعرف على حالات الإعاقة قبل الولادة. وتنطوي هذه الممارسة على تجاهل للكرامة الإنسانية المتأصلة، وهي تشكّل انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان. ويتعين على الدول الأعضاء، المتقدم منها والنامي، اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

الخلاصة

يقتضي القضاء على الفقر الاعتراف بما للأسرة من دور في حياة جميع الأشخاص، بمن فيهم كبار السن والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وتتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية أسرا قوية. وبالتالي فإن الاتحاد العالمي للشباب يدعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف بهذا الدور وتوفير الدعم المناسب للأسرة.
